توصيات
ملتقى الرافدين
للأمن والاقتصاد
2019

ملتقى الرافدين
للأمن والإقتصاد
2019

توصيات
ملتقى الرافدين للأمن والاقتصاد
2019

مركز الرافدين للحوار
RCD

توصيات ملتقى الرافدين للامن والاقتصاد 2019

الطبعة الاولى - بيروت / النجف الاشرف - 2023
First Edition, Beirut/Najaf, 2023

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر - ولا يحق لاي شخص او مؤسسة اوجهة اعادة اصدار هذه التوصيات، او جزء منها او نقلها، بأي شكل او واسطة من وسائط نقل المعلومات سواء كانت الكترونية او ميكانيكية بما في ذلك النسخ او التسجيل او التخزين والاسترجاع، من دون اذن خطي من قبل اصحاب الحقوق.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

تنويه: ان جميع الآراء في هذه التوصيات تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر في الضرورة عن رأي الناشر

تشرين الاول/اكتوبر 2019

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70 شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقاتِ المختلفةِ وتوظيف مخرجاتها لصالح قضايا الشرق الاوسط، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصلِ الالكتروني مع النخب في مراكز القرار، مواصلاً نشاطاته ومتجاوزاً في ذلك حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء ،إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها، كما عمد المركز إلى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها إلى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح

والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية بما يتعلق بالانتخابات النيابية العراقية 2018 ، وحراك تشرين 2019، وزيارة قداسة بابا الفاتيكان إلى العراق، والتعليم الالكتروني وجائحة كورونا، والانتخابات النيابية العراقية2021، ومهمات الحكومة العراقية القادمة من وجهة نظر الشباب، إلى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف إلى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحَسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء شرق اوسط مزدهر..

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية الجادة بين النخب كافة وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في الشرق الاوسط.

أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

1. تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب كافة، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.

2. تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.

3. مساعدة مؤسسات الدولة وهيآتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.

4. توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

وسائل تحقيق الاهداف

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

1. إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.

2. إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية أو باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.

3. عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.

4. عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.

5. إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة أو المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.

6. عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

المحتويات

المقدمة 9
كلمة السيد زيد صباح الطالقاني رئيس مجلس الادارة 13
كلمة السيد فرهاد علاء الدين رئيس اللجنة التحضيرية 15
كلمة سيادة المهندس محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب العراقي 17
كلمة سيادة القاضي د. فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الاعلى 20
كلمة معالي السيد ثامر غضبان نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط 23
لقاءات الساسة 28
محاور الملتقى 31
المحور الاول: أمن العراق مرتكز للأمن الاقليمي 31
المحور الثاني: فرص التعاون والعمل مع العراق 32
المحور الثالث: وضع حد للحرب على الإرهاب وهزيمة التطرف 34
المحور الرابع: بناء المؤسسات الأمنية: تحدي حصر السلاح بيد الدولة 36
المحور الخامس: سياسة المحاور بين الممكن والمستحيل 38
المحور السادس: مستقبل الحشد الشعبي في المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية 40
المحور السابع: فرص وتحديات الإصلاح الاقتصادي في العراق 42
المحور الثامن: الاقتصاد العراقي محور الاقتصاد الاقليمي 44
المحور التاسع: التحديات التي تواجه القطاع المالي بالتزامن مع العقوبات الامريكية 45
المحور العاشر: دور قطاع الاتصالات في تطوير الاقتصاد العراقي 47
المحور الحادي عشر: المشروعات الصناعية والزراعية وسيلة للتنمية 49
المحور الثاني عشر: مشروعات الطاقة في العراق: رؤية وتحديات 51
ورش عمل ملتقى الرافدين للامن والاقتصاد 2019 53
الورشة الاولى: تطوير الشرطة العراقية وسيادة القانون. 53
الورشة الثانية: علاج ظاهرة تعاطي المخدرات 55
الورشة الثالثة: دوافع التطرف في العراق ما بعد داعش 58
الورشة الرابعة: الامن الالكتروني: التحديات والخروقات 60
الورشة الخامسة: استراتيجيات مكافحة الإرهاب في المنظمات الحكومية وغير الحكومية . 62
الورشة السادسة: آليات تمويل المشاريع الرئيسة في العراق 64
الورشة السابعة: سبل وآليات تطوير قدرات المشرع العراقي في الاقتصاد 66
الورشة الثامنة: العوائق القانونية أمام المستثمرين وتغيير قانون الاستثمار 68

المقدمة

عقد ملتقى الرافدين للامن والاقتصاد 2019 للمدة 28-26 أيلول (سبتمبر) 2019 بالتعاون مع كبرى المراكز البحثية في العالم والمنطقة التي تسهم في صناعة السياسة الخارجية، وبمشاركة شخصيات عراقية من القادة والزعماء السياسيين والمسؤولين الحكوميين والاكاديميين ونظرائهم من دول العالم المختلفة فضلاً عن سفراء بعض الدول العربية والاجنبية ليتحاورا في أهم الملفات التي تهم الشأن العراقي، لقد أسهمت النقاشات العلمية في تشخيص المشاكل التي يعاني منها العراق بعد تحقيق الانتصار التاريخي على التنظيمات الإرهابية (داعش)، وجاء هذا الملتقى بنسخته الثانية تحت عنوان الامن والاقتصاد.

ناقش الملتقى على مدار جلساته أهم القضايا التي تواجه البلد فيما يخص الامن والاقتصاد والعلاقة المتبادلة بينهما فضلاً عن الاثار الخارجية التي تؤثر في أمن واقتصاد البلد، وقد استضاف المركز أهم الباحثين والسياسيين بمختلف الاختصاصات، السياسية والاقتصادية والامنية والتشريعية، فضلاً عن عقد الورش التخصصية التي تناولت قضايا الامن والاقتصاد.

وكانت هناك حوارات سياسية مع بعض الشخصيات السياسية من الكتل والأحزاب المختلفة التي تشارك في العملية السياسية في العراق بغية معرفة توجهاتهم وبرامجهم والحوار معهم بشأن الأمن والاقتصاد والقانون.

وأخيرا عقد الملتقى في ظرف مهم حيث كانت الأوضاع تنبأ بعدم الرضا عن الأوضاع الاقتصادية وأغلب المحافظات تعاني من نقص الخدمات فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة والفقر.

واختتمت أعمال الملتقى بتقديم عدد من التوصيات التي تصب في خدمة البلد.

المشاركة في الملتقى

شارك في الملتقى العديد من الشخصيات السياسية العراقية والباحثين والأكاديميين، فضلاً عن المشاركة الدولية الواسعة من الجامعات الأجنبية ومراكز الأبحاث والفكر والمؤسسات البحثية الدولية والخبراء والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وشارك في الملتقى بعض سفراء الدول العربية والاجنبية، تحاورا على مدار ثلاثة أيام حول أهم الملفات التي تهم الشأن العراقي.

وكانت اهداف الملتقى بحسب ما يأتي:

1- اثراء النقاش الوطني حول القضايا التي تهم الشأن العراقي.
2- الحوار مع قادة الرأي والفكر حول الأوضاع الأمنية والاقتصادية والتشريعية والقانونية.
3- تعزيز التعاون بين المؤسسات البحثية الدولية والمحلية وتبادل الأفكار والرؤى حول اهم القضايا التي تواجه البلد.

ت	الجنسية	المجموع
1	الاتحاد الاوربي	7
2	لبنان	9
3	المملكة المتحدة	5
4	سوريا	12
5	الاردن	8
6	ايران	12
7	افغانستان	3
8	الولايات المتحدة الامريكية	8
9	باكستان	2
10	تركيا	3
11	تونس	5
12	الكويت	7
13	ايطاليا	3
14	روسيا	4
15	مصر	6
16	الامارات العربية المتحدة	3
17	فرنسا	5
18	فنلندا	1
19	فلسطين	4
20	الجزائر	5
21	المانيا	3
22	الامم المتحدة	12
23	البحرين	3
24	السودان	3
25	الدنمارك	2
26	المغرب	3
27	بلجيكا	1
28	سويسرا	2

ت	الجنسية	المجموع
29	اذربيجان	1
30	استراليا	2
31	ارمينيا	1
32	فلبين	2
33	رومانيا	3
34	فينزولا	1
35	موريتانيا	3
36	بلغاريا	4
37	بنغلادش	2
38	البرازيل	1
39	سلطنة عمان	5
40	الصين	7
41	الهند	3
42	كوريا الجنوبية	2
43	اسبانيا	5
44	الارجنتين	1
45	السويد	7
46	بولندا	3
	المجموع	194

صورة (1) السيد زيد صباح الطالقاني – رئيس مجلس الادارة في مركز الرافدين للحوار RCD

كلمة رئيس مجلس الإدارة في مركز الرافدين للحوار RCD السيد زيد صباح الطالقاني

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة اصحاب الدولة والمعالي والسيادة أيها الحضور الكريم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أنها من أهم اللحظات التي اقف امامكم فيها مرحبا بكم جميعا وشاكرا لكم تلبية دعواتنا والمشاركة في الحضور الى ملتقى الرافدين للأمن والاقتصاد.

باسمي ومعي زملائي في مجلس إدارة مركز الرافدين للحوار والعاملين فيه وأصدقاء المركز ارفع لمقاماتكم السامية كل العرفان والتقدير والاحترام ولا سيما من دعم هذا الملتقى باي شكل من اشكال سواء كان الدعم علمياً او مادياً او تنظيمياً.

أيها الأكارم لا شك انكم على يقين من أن التحولات السياسية في العراق بعد 2003 قد وضعت هذا البلد الذي يتمتع بموقع جيوسياسي مهم ووجود بشري ممتاز وثروات عظيمة و كفاءات علمية رفيعة في قلب المسؤولية الوطنية والإقليميه والدولية إزاء شعبه ومنطقته والعالم كله ولأن العراق تاريخه وحضارته التي تنامت في حوض الرافدين فإن بإمكانه تقديم طروحات عميقة لتحقيق السلام المشرق في المنطقة واقطع بلا شك ان قدرة العراق الدبلوماسية متفوقة وحيويه ويمكنها أن تمارس الوساطة الإيجابية لتفكيك الأزمات، ان بسط الأمن الوطني يتحقق بانهاء صراع مكونات الشعب العراقي فيما بينها وتقويم مسار العملية الديمقراطية و تفعيل دور المجتمع المدني والشراكة الحقيقية في دولة مدنية حديثة،

أن تعاظم مستويات الفقر في شعوب بلداننا و تناقص الدخل الفردي القومي و اقتصاد الواردات الريعية أسباب معيقة للتنمية في الداخل وبيئة حاضنة للإرهاب المنظم لذلك لابد من رؤية التكامل الاقتصادي الوطني و تنشيط القطاع الخاص ودعم القطاع الحكومي و تطوير مخرجاته ورسم سياسات فعالة للاستثمار و إيجاد صيغة التعاون اقتصاديا مع دول الإقليم لأنهاء أزمة المنطقة برمتها وتحقيق المنفعة الشاملة لشعوبها، ان تخفيف الصراع الايديولوجي تمهيدا لانهاءه في دول المنطقة واحدا من الاهداف الاساسية للملتقى اذ لا بد من خلق رؤية وطنية ايجابية عابرة للهويات الفرعية تتفق مع الرؤى الوطنية للشعوب الجارة لتحقيق التعايش السلمي بينها وحلحلة الأزمات تمهيدا لانهائها لهذه الإشكاليات أيها السادة الكرام جاء ملتقانا اليوم موسوما بموضوعات الأمن والاقتصاد كمفاصل، أساسية في تحقيق السلم والاستقرار ليناقش فرص التوصل إلى حلول مبتكره سعيا إلى اسعاد شعوب المنطقة و تحقيق طموحها ورفاهيتها أهلا بكم جميعا في ملتقانا الثاني في بغداد وأكرر امتناني لحضوركم البهي راجيا من العلي القدير أن يكلل اجتماعكم هذا بالنجاح وأن يوفقنا جميعا لخدمة بلدنا العزيز و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صورة (2) السيد فرهاد علاء الدين رئيس اللجنة التحضيرية في
ملتقى الرافدين للامن والاقتصاد 2019

اصحاب السياده والمعالي والسعاده ضيوفنا الكرام السلام عليكم ورحمه الله وبركاته...

ملتقى الرافدين ينعقد في بغداد لنتحاور حول الشأن العراقي وشأن المنطقه والشرق الاوسط نعم في بغداد بدل العواصم البعيدة التي كنا نذهب اليها في الماضي القريب وهذا دليل على تعافي بغداد وتعافي العراق والتقدم الحاصل في المجال الامني والاقتصادي فاهلا وسهلا بكم جميعا...

بودي ان اتكلم بعض الشيء عن الملتقى وما يجري من الناحيه الفنيه والبرامج، فلدينا برنامج حافل على مدى اليومين القادمين حيث خصصنا اليوم الاول للبحث في الشؤون الامنيه فلدينا ستة جلسات متنوعة حول العديد من المحاور واربعه ورش عمل وهذه الورش موضوعاتها في مكافحه ظاهره المخدرات ومحاربه التطرف الفكري والامن السيبراني وتطبيق القانون وتدريب وتأهيل الشرطة، واليوم الثاني مخصص للاقتصاد وايضا ستة جلسات واربع ورش مخصصه لمكافحة الفساد والمشاريع الكبرى والبحث في عوائق الاستثمار وورشة حول تطوير قدرات اعضاء مجلس النواب للتشريع في مجال الاقتصاد اذ ان هناك خبراء في هذا المجال بالتنسيق مع مجلس النواب كما لدينا ايضاً برنامج لقاء القاده اذ ان هناك اربع من قاده الاحزاب السياسيه يتحدثون لنا عن رئاهم وتطلعاتهم لمستقبل العراق فنرجو ان يكون هذا الملتقى مفيدا للجميع..

بودي هنا ان اذكر من ساهم في اعداد هذا الملتقى واخص بالذكر الجنود المجهولين في الكواليس وهم ملاكات مركز الرافدين للحوار □□□ والشباب في شركة ماستر لام والمترجمين... كما اخص بالشكر فندق بابل روتانا لمساعدتهم لنا كما اخص بالشكر مكتب السيد رئيس الوزراء والسادة العاملين فيه لدعهم اللوجستي في استقبال الضيوف وتسهيل مهمه الحصول على تاشيرات الدخول للقادمين من الخارج كما اشكر سفاراتنا في واشنطن ولندن وبيروت حيث عانوا الكثير لاصدار الفيز او التاشيرات بشكل سريع ...

اكرر ترحيبي بكم جميعا ونشكركم على حضوركم اليوم..

صورة (3) سيادة المهندس محمد الحلبوسي - رئيس مجلس النواب العراقي

كلمة سيادة المهندس محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب العراقي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة اصحاب المعالي والسعادة الباحثون والعلماء والمفكرين وجميع الحاضرين بصفاتهم ومسمياتهم المحترمة السلام عليكم ورحمه الله وبركاته .. اقدم شكري الجزيل لهذه الدعوه الكريمه ولهذا اللقاء المثمر المهم الذي يجمع الحكماء واصحاب الرأي والحل والعقد من اجل بلورة رؤية لمستقبل العراق الذي يتحمل مسؤوليته الجميع ، ليس فقط الذين هم في السلطة بل حتى اولئك الذين يعارضوننا ويختلفون مع توجهاتنا فالدولة ملك الامة والشعب وليس ملك السلطة المرحلية..

سيداتي سادتي مراكز الدراسات والابحاث في العالم المتحضر تقدم خدمات مهمة وثمينة جدا للحكومات وهي شريكة في صناعة القرار اذ تنطلق من فكرة وتعمل على بلورة رؤية مشتركه وصولا الى مرحله اتخاذ قرار يخدم المؤسسات ويخدم الدولة، وهنا اشد على يد الاخوة القائمين في مركز الرافدين للحوار□□□ على تنظيم هذا اللقاء واستمرار وتكرار مثل هذه اللقاءات المثمره والمهمه التي تخدم مؤسسات الدولة العراقية، واسمحوا لي ان انطلق من عنوان هذا الملتقى الذي يعنى بـ(الامن والاقتصاد) كانت هنالك مشتركات وقسم منها لا زال موجود في طبيعه العلاقات ما بين البلدان اذ تبتدأ هذه العلاقات من مشتركات كثيره منها الجغرافية و التاريخ تعتمد على العرق ومنها تعتمد على الدين ومنها تعتمد على مقومات اخرى ولكن رؤيه العالم بشكل اجمع اضافة عاملين مهمين الا وهما عنوان هذا

الملتقى وهما (الامن والاقتصاد) يجب ان يكون هنالك مشتركات ما بين البلدان فبعض منها يكون المشترك الاساسي هو الامن ما بين تلك البلدان، ومشترك الاخر هو الاقتصاد فلا علاقات متينه من دون ان يكون هناك رؤية واضحة لتلك البلدان في تطوير علاقاتها الامنيه وتطوير علاقاتها والاقتصادية

البلدان تعمل وفق مبدأ المصالح المشتركه وبالتالي يحتاج لنا كدولة ويحتاج لنا كمنطقة ان نعمل وفق هذين المبدئين، وانطلق من رؤية العراق التي اتفقت عليها الرئاسات في الدولة العراقية وايضا كان هنالك رأي مشترك لقادة العراق السياسيين او المستويات الاخرى سواء كانت الدينية او الاجتماعية ان يكون العراق محور بحد ذاته والا يكون طرفا في المحاور والصراعات التي تشهدها المنطقه واقحام العراق في هذه الصراعات سيزيد من المشهد تعقيدا ويعمل العراق على ان يتواصل مع جميع المختلفين في هذا المجال وهذا شأن من اجل الوصول الى رؤية واضحة بالسلام ورؤية واضحة بالوصول الى مشتركات ما بين هذه البلدان ونزع فتيل الازمة فامن المنطقه يعتمد على الجميع ويعتمد على كل هذه البلدان وفيما لو تضرر بلد من هذه البلدان ستتضرر جميع بلداننا في المنطقه وبالتالي يحتاج منا الى رؤية واضحة والمساهمة بشكل فاعل لنزع فتيل الازمة وانهاء الصراع وفق اليه الحوار والتفاهم المشترك والوصول الى رؤية حقيقية وفق مبادئ نعرفها جميعا ومنها احترام سياده البلدان والمصالح المشتركة ما بين بلدان المنطقه ولا يمكن تجزأة امن المنطقة ولابد من الوصول الى حل وتسوية تاريخية لجميع المشكلات الحاصلة فيها ولا يمكن الحصول على ذلك الا عن طريق طاولة مستديرة تجمع اطراف الصراع في المنطقة وعلى الجميع ان يدرك انه لا يمكن ان تتمتع اي من دول المنطقة بالامن والاطمئنان وسط هذه الفوضى من الازمات والتقاطعات..

سيداتي سادتي قطع العراق شوطاً كبيراً في ملف الامن وقد وصلنا الى المراحل النهائية والمراحل الاخيرة للحرب ضد الارهاب وفرض سلطه القانون وحصر السلاح بيد الدولة ولكن نعترف في مرحلة الاقتصاد لازلنا في الخطوات الاولى لطالما نتحدث عن ضرورة دعم القطاع الخاص وزيادة ايرادات الدولة العراقيه وعدم الاعتماد على اقتصاد الريع الواحد ولكن للاسف لازلنا بسبب الظروف التي مر بها العراق ظروف الارهاب وظروف انخفاض اسعار النفط بشكل عام لم نتمكن من الوصول الى الرؤية الحقيقية لاكمال متطلبات الاستثمار الحقيقي فالمستثمر يعاني في العراق من البيروقراطية ويعاني من عدم وجود قوانين واضحة تدعم وتساند وتساهم في اعادة بناء مؤسسات الدولة في اعادة بناء البنى التحتية التي بصراحة تحتاج الى المستثمرين ولا نعتمد فقط على موازنة الدولة التي انهكت طيلة السنوات السابقة وهذا يتطلب من الحكومة ويتطلب من مجلس النواب العراقي ان يكون هنالك عمل مشترك ويحتاج الى تطوير القطاع المصرفي وقد تحدث الاخ السيد زيد الطالقاني مشكوراً عن اهمية تنمية القطاع المصرفي المحاور الثلاثة التي تدعم اقتصاد الدولة العراقية يجب ان يكون هنالك تكامل ما بين الحكومة وما بين المستثمر والقطاع المصرفي في العراق لم يرتقي الى مستوى الاداء المطلوب منه ليكون هو العنصر الثالث او الضلع الثالث في مثلث دعم الاستثمار والمستثمرين ولا زال بصراحة لا يرتقي الى مستوى الطموح ولازلنا نعمل بالقوانين والانظمة الاشتراكية ولم ننتقل الى اقتصاد السوق وان يكون فاعل هنالك نقاشات

في مجلس النواب العراقي لامكانية الاستفاده من السيولة النقدية للمصارف العراقية بدعم الدولة العراقية ودعم الحكومة العراقية بانشاء العديد من المشروعات وهنالك تفاصيل اخرى ممكن بحثها في وقت اخر ليس لدينا الوقت الكافي للانتظار فمواطنينا يطالبون الجميع من المسؤولين العراقيين سواء كانوا في السلطة التشريعية او التنفيذية لايلاء الخدمات في المحافظات اوفي بغداد ايضا الى اهتمام خاص وتوفير فرص عمل للمواطنين وهذا يتطلب عمل مشترك ما بين الجهد الحكومي وجهد القطاع الخاص والمستثمرين النهوض بالاقتصاد ايضا يحتاج الى حل شامل ويخرج العراق من المورد الريعي الى المتعدد ولا نقتصر في ذلك فقط على بيع النفط والموارد الطبيعية بل ان يكون هناك تفكير وطموح ونضوج بالرؤيه لخطة زراعية متكاملة وخطة صناعية بالامكانيات الموجودة لدى العراق على المستوى الزراعي لو كانت في غير بلدان لتمكنت من تصدير منتجاتها الى الخارج و قد نحتاج الى فترة طويلة للوصول الى هذا المبتغى ولكن علينا ان نعمل بشكل واضح وبخطة واضحة للاكتفاء الذاتي سواء كان في الموارد الزراعية او الموارد الصناعية وتوفير احتياجات كثيرة للسوق العراقية نحن في غنى عن استيرادها لو تم دراستها بشكل واضح وصريح ....في الختام اسمحوا لي ان اتقدم بالشكر مرة اخرى لادارة الملتقى وللسيد زيد الطلقاني واتمنى لهم الاستمرار والنجاح في عملهم هذا شكرا جزيلاً.

صورة (4) سيادة القاضي د. فائق زيدان – رئيس مجلس القضاء الاعلى

كلمة سيادة القاضي د. فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الاعلى

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور السلام عليكم باديء ذي بدء يطيب لي ان اتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والساده القائمين على مركز الرافدين للحوار RCD دعوتهم الكريمة لنا للمشاركة في هذا الملتقى المبارك...

الحضور الكريم لا يخفى على حضراتكم ان القدر اختار العراق لان يكون في مقدمة الدول التي تعرضت للارهاب وان يكون العراق هو ساحة حرب والمجابهة الاولى مع دولة الخرافة المزعومة التي اعلن عنها تنظيم داعش الارهابي بعد احتلال مدينة الموصل ثم اصبح العراق هو الدولة الاولى التي انتصرت في تلك الحرب والقضاء على الارهاب في فترة قياسية كانت خارج التوقعات والقياسات واصبح العراق اليوم أنموذجا يحتذى به في هذا المجال ولقد كان القضاء العراقي ولا يزال في مقدمة مؤسسات الدولة العراقية التي انتفضت لمجابهة الارهاب بل ان القضاء هو المؤسسة الوحيدة التي استمرت في تقديم خدماتها الى المواطنين بعد سقوط مدينة الموصل بيد عصابات داعش الارهابية اذ تم اتخاذ مواقع بديلة لمحاكم مدينة الموصل في المدن الامنة التي لم تسقط بيد ارهاب داعش كذلك تصدى القضاة في المحافظات الاخرى التي حصلت فيها الجرائم الارهابيه شأنهم شأن بقية المؤسسات الامنية لمحاكمة الارهابيين رغم التحديات الكبيرة التي تمثلت في صعوبة ايجاد المكان الملائم والامن لاجراء عملية التحقيق والمحاكمة اضافة الى صعوبة انجاز التحقيق

مع العدد الكبير جداً من المتهمين لكن القضاء وبالتعاون مع المؤسسات الامنية تسابقوا مع الزمن وتغلبوا على تلك التحديات الى الدرجة التي كانوا يتخذون من ابنية المحاكم مكان لمبيتهم وعدم الذهاب الى عوائلهم لضمان انجاز التحقيق والمحاكمات المكلفين بها ..

سيداتي سادتي.. ان الدستور العراقي والقوانين العراقية النافذة المتعلقة باجراءات التحقيق والمحاكمة وقانون مكافحة الارهاب او قانون العقوبات العراقي جميعها تكفل اجراء المحاكمات العادله للمتهمين بالارهاب بموجب محاكمات علنية شفافة تضمن حق الدفاع عن المتهمين حيث حرص القضاة على تطبيق الماده 19 من الدستور التي تنص على ان حق الدفاع مقدس ومكفول في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وان لكل فرد الحق في ان يعامل معاملة عادلة في الاجراءات القضائية وان تطبيق القاضي للدستور والقانون عند مزاولة مهماته خاضع لمراقبة وتدقيق اعلى هيأه قضائية المتمثلة بمحكمة التمييز الاتحادية اذ ان القرارات الصادرة من المحاكم في قضايا الارهاب تخضع جميعها للتدقيق من قبل رئاسة الادعاء العام بواسطة عدد كبير من المدعين العامين ثم يتبعها تدقيق اخر من قبل محكمة التمييز الاتحادية سواء اعترض المتهم على القرار ام لم يعترض وذلك بسبب خطورة جرائم الارهاب والعقوبات المقررة لكل جريمة وان عملية التدقيق هذه تختتم باجراءات التصويت بين قضاة محكمة التمييز الاتحادية للمصادقة او نقض القرارات التي تصدرها محاكم الجنايات ونؤكد هنا التزام القضاء العراقي بكافة المعايير الدولية المتعلقة بالجانب القانوني والانساني في محاكمة الارهابين واهمها ان يكون التحقيق والمحاكمة لكل متهم بحضور محامي دفاع عنهم واذا لم يكن بمقدوره توكيل محامي له من قبل الدولة على نفقتها حرصنا على ابلاغ سفارات الدول الاجنبية لحضور ممثل عنها في جلسات المحاكمات الخاصة بالمتهمين الاجانب كما حرصنا على التعامل مع كافة الدول في تسليم اطفال عوائل المتهمين بالارهاب الى تلك الدول..

الحضور الكريم ان تجربة القضاء العراقي في مكافحة الارهاب هي تجربة فريدة ومتميزة تستحق التقدير اذ لا يوجد قضاء في العالم استطاع ان يواجه هذا العدد الكبير من المتهمين بالارهاب في ظل امكانيات محدودة من حيث عدد القضاة وطبيعة القوانين النافذه التي هي ادوات عمل القاضي لكن رغم ذلك استطاع القضاء العراقي ان يجتهد ويفسر النصوص بما يجعلها تتلائم مع تلك الفرضيات الجديدة التي افرزتها جرائم الارهاب مع الحرص على مراعاة المعايير الدولية في اجراء المحاكمات العادلة التي اسفرت عن الحكم على عدد كبير من المتهمين بالارهاب باحكام متفاوتة بين الاعدام والسجن المؤبد والسجن المؤقت بين 5 الى 15 سنة كما تم الافراج وغلق التحقيق عن عدد كبير منهم ممن لم تتوفر بحقهم الادلة الكافية الامر الذي يؤكد نزاهة وعدالة اجراءات القضاء العراقي في مواجهة المتهمين بالارهاب وهنا اود ان ابين لكم ان القضاء العراقي وهو بصدد ممارسة دوره الوطني في كافة الاختصاصات فقد 68 قاضي و 190 موظف شهداء اغتالتهم العصابات الارهابية المجرمة لكن هذه الجرائم لم تمنع القضاة من الاستمرار في تادية واجبهم الوطني واسمحوا لي هنا ان استذكر معكم ايضا شهداء العراق من القوات الامنية بمختلف مسمياتها ومن القوى الشعبية الساندة لها الذين ضحوا بارواحهم في سبيل القضاء على الارهاب كي ننعم بالسلام والذين بفضل تضحياتهم لا نزال موجودين نمارس عملنا وحياتنا الطبيعيه ومنها مشاركتنا في هذا

الملتقى المبارك لذا ادعو بهذه المناسبة جميع الجهات المعنية الى رعاية ودعم عوائل الشهداء لان هذا الواجب هو اقل ما يمكن ان نقدمه للشهداء اصحاب الفضل الاول في القضاء على الارهاب وان يكون اهتمامنا في التصدي لمكافحة الارهاب ودعم عودة النازحين واعادة بناء ما دمره الارهاب متزامنا مع اهتمامنا في دعم عوائل الشهداء ومساعدتهم في اصلاح الضرر النفسي والمادي الذي اصابهم من جراء فقدانهم لمن يرعاهم وبغية ادامة التقدم في الشان الامني نأكد ترحيبنا ومساندتنا لكل جهد دولي يقدم لمساعدة العراق في مجال مكافحة الارهاب الا اننا نؤكد في الوقت نفسه على ضرورة احترام سيادة العراق والقوانين النافذة وقرارات المحاكم حتى وان لم نتفق معها من حيث العقوبة التي تختلف باختلاف قوانين الدول لاننا نعلم ان الكثير من الدول والمنظمات الدولية لا تؤيد عقوبة الاعدام وتطلب الغاءها وهنا اود ان اوضح ان جميع قوانين الدول ومنها القانون العراقي ينص على ان لا عقوبة ولا جريمة الا بنص قانوني يوصف الجريمة ويقرر العقوبة المناسبة لها ومعروف لدى الجميع ان السلطة التشريعية هي المختصه بتشريع هذه القوانين اما دور القضاء فهو تطبيق تلك القوانين ولست هنا بصدد الدفاع عن القوانين التي تتضمن عقوبة الاعدام انما اقول ان تجريم فعلا ما وتحديد عقوبة هذا الفعل يكون وفق طبيعة وثقافة المجتمع وخطورة الجريمة والنتائج المترتبة على ارتكابها لهذا نجد ان القوانين تختلف من دولة الى اخرى وما نجده يعتبر جريمة في دولة ما قد لا تعتبره دولة اخرى كذلك اضافة الى ان العقوبة قد نجد ان دول لا تؤيد عقوبة الاعدام في حين ان دول اخرى تؤيد هذه العقوبة واحيانا تختلف العقوبات داخل الدولة الواحدة بحيث تكون لكل ولاية قوانينها الخاصة بذلك لذا فان عقوبة الاعدام التي نص عليها قانون مكافحة الارهاب العراقي وجدت بسبب بشاعة الجرائم التي ارتبكت بحق ابناء هذا البلد والنتائج المدمرة التي خلفتها تلك الجرائم ومع ذلك اقول ان القضاء لا يحكم دوماً بعقوبة الاعدام وانما يقدر العقوبة بحسب نوع الجريمة المرتكبة وان كانت من الجرائم الارهابية بدليل لدينا المئات من الاحكام الصادرة بالسجن فقط اما في الشأن الاقتصادي يعلم حضراتكم ان متطلبات التنمية الاقتصادية ترتبط بتوفير الامن والاستقرار وبقضاء مستقل يحمي حقوق المستثمرين ومعاملاتهم الاقتصادية سواء فيما بينهم او في تعاملهم مع الدولة مما يشجع الطمأنينة في نفوسهم ويشجعهم على القيام بمزيد من الانشطة الاستثمارية لذا حرصنا على ان يكون القضاء التجاري منفتحاً على محيطه الخارجي ومطلعاً على تجارب قضائية وثقافات قانونية اخرى بغية تطوير امكانية القضاء في التعامل مع القضايا التجارية ويصبح قادرا على ايجاد الحلول المناسبة لما قد يعرض عليه من منازعات تجارية في مجال الاستثمار ومن ثم صار فاعلاً اساسياً في خلق مناخ سليم يسوده الاطمئنان والثقة والاستقرار ويشكل دعامة قوية لعملية التنمية وتشجيع الاستثمار حيث يقوم القضاء التجاري المتخصص بالدور المنوط به لا سيما في التحفيز على الاستثمار والمساهمة في خلق النشاطات الاقتصادية وضمان امن المستثمر وصون حقوقهم في ظل سيادة القانون واستقلال القضاء سواء كانوا وطنيين ام اجانب اذ لا استثمار من دون ضمانات قضائية واضحة..

ختاما اتقدم لجميع الحاضرين بالشكر الجزيل على حسن الاستماع وأسال الله تعالى التوفيق للجميع شكراً جزيلاً

صورة (5) معالي السيد ثامر غضبان – نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط

كلمة معالي السيد ثامر غضبان نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط.

السيدات والسادة الحضور الكرام مع حفظ الالقاب والمقامات انه من دواعي سروري ان احضر ملتقى الرافدين للامن والاقتصاد 2019 لأتحدث والتقي بهذه النخبه من الشخصيات السياسية والحكومية والاكاديميه من المجتمع الدولي ودول الجوار والمجتمع المحلي لابد لي ان اتقدم بالشكر الجزيل لاداره مركز الرافدين للحوار RCD على عقدهم هذا الملتقى البهي...

نعيش في عالم يشهد تطورات كبيرة في ميادين عديدة من علوم وتكنولوجيا واقتصاد مع تحديات وتغيرات سياسية ومناخية وقد شهدت منطقتنا ظاهرة خطيرة تمثلت ببروز الجماعات الارهابية المتطرفة المتمثلة بالقاعدة وداعش والتي لقيت مصيرها المحتوم على ايدي قواتنا المسلحة البطلة وقوات الحشد الشعبي والعشائري والبيشمركه الا ان المنطقة لا تزال تعيش حالة من التوتر السياسي والاستقطاب الامر الذي يهدد الامن والاستقرار فيها لذلك انبرت الحكومة العراقية بقيادة السيد رئيس الوزراء الاستاذ عادل عبد المهدي الى التقدم بسلسلة من المبادرات وسعت مع دول الجوار من اجل التهدئه وسيادة السلم والاستقرار من اجل توفير فرص البناء والتنمية والازدهار.

وعلى مستوى الطاقة فكما تعرفون فان الطاقة هي المحرك الاساسي للاقتصاد في العالم وان العالم يشهد تغيرات كبيرة ايضا سواء في نسب مساهمة الوقود الاحفوري في ميزان الطاقه او تزايد نسب مساهمة الطاقات الجديدة والمتجددة، وعلى المستوى الوطني فان

قطاع الطاقة ليس هو فقط المحرك للاقتصاد بل هو ايضا المورد الاساسي للمال والموارد الماليه في الموازنة الاتحادية وعليه فسوف اتناول عدد من المحاور في قطاع الطاقة التي اشرف على ادارته بحكم موقعي.

اولا: قطاع النفط والغاز:- نحن نعمل وفق ثلاثه محاور باولويات متلازمه ومتوازيه و هي :

المحور الاول: تطوير طاقة انتاج النفط وتصديره وضمان مرونة كافية ليبقى العراق في مقدمة الدول المنتجة للنفط المنضوية ضمن منظمة الاوبك وهو اليوم قد بلغت طاقته ما يزيد عن خمسة مليون برميل في اليوم ويحتل المكانة الثانية بين دول الاوبك والمكانة الرابعة في تصدير النفط على المستوى العالمي.

المحور الثاني: زيادة استثمار الغاز وتقليص هدره وقد وقعنا والحمد لله خلال الاشهر الماضية عقدين بطاقة اجمالية قدرها 700 مليون قدم مكعب في اليوم وهذان العقدان مع عقد سابق في العام الماضي وعقدا سيليهم نهاية هذا العام تؤدي الى الاستثمار شبه الشامل للغازات المنتجة والوصول بمستويات مقبولة من الحرق وسوف تتحول الشعلات التي ترونها لاسيما في البصرة وميسان وذي قار الى شموعاً وليست الى كتل نارية متوهجة تؤدي الى الهدر وايضا تلوث البيئة.

المحور الثالث: هو محور قطاع التصفية للاسف لا نزال نستورد معدلات ليست بالقليلة من البنزين وزيت الغاز وهذا قد جاء نتيجة تقادم المصافي الحالية وتضرر مصافي الصمود بيجي جراء عمليات داعش الارهابية الا اننا نعمل على تطوير وتعقيد المصافي الحالية وانشاء مصافي جديدة وفق آلية الاستثمار او اليات المشاركة الوطنية مع شركاء اجانب.

يرافق هذه المحاور محاور اخرى متلازمة معها:

اولا: بناء القدرات الوطنيه وتطويرها.

ثانيا: زياده المحتوى الوطني في مشروعات تنفيذ النفط والغاز ليس فقط زيادة اعداد الموظفين من الشباب العراقي وانما زيادة مساهمة هذه الملاكات وتبوئها مراكز متقدمة في قيادة العمليه الانتاجيه مع زيادة نسبة مساهمة شركات القطاع الخاص العراقي في توريد مستلزمات الصناعة النفطية وصناعة الغاز.

اتحول الى محورا آخر ضمن محاور النفط والغاز الا وهو محور المشروعات الكبرى ويشمل:

اولاً: تطوير منظومة الخزن والنقل والتصدير الجنوبية وصولا الى طاقة ستة ونصف مليون برميل باليوم في الخليج العربي وقد تم قبل ايام والحمد لله التوقيع على انشاء جزيرة عائمة في الخليج بطاقة تصديرية قدرها ثلاثة مليون برميل في اليوم.

ثانيا: هو تعدد وتنويع مصادر التصدير لاسباب استراتيجيه، كلنا نعيش الاخطار والتوترات في منطقة الخليج ونقدر تاثيرها على صناعة النفط وقدرات العراق التصديرية والاثار التي قد

تترتب في حالة تعرض مضيق هرمز الى الغلق او تاثر قدرات التصدير ومرور السفن وناقلات النفط من خلاله، لذلك روجنا مشروع مد انبوب البصرة عقبة بطاقة مليون برميل باليوم مع مشروع آخر الا وهو انبوب التصدير من كركوك الى الحدود العراقية التركية فيشخابور استبدالاً للانبوب السابق الذي تضرر بالكامل نتيجة عمليات داعش الارهابية وخفض مرونته يربط بين هاتين المنظومتين وبذلك ستوفر للعراق قدرات تصديرية في ثلاثة منافذ في أن واحد مع اولوية قصوى من دون شك لمنظومة التصدير في المنطقة الجنوبية عبر الخليج العربي.

هنالك مشروعات اخرى لابد من ذكر بعضٍ منها وهي قيد التقويم قبل اطلاقها ومن بينها:

اولا: استكشاف الغاز في الصحراء الغربية وعدم البقاء معتمدين بالكامل او شبه الكامل على الغاز المصاحب.

ثانيا: استكشاف وتطوير تراكيب وحقول حدودية ما بين العراق والجارتان ايران والكويت.

ثالثا: تطوير القدرات التسويقيه للعراق من خلال انشاء مصافي مساهمة مع دول اخرى كالصين والهند وتطوير المهارات التجارية لشركة تسويق النفط العراقية وبناء اسطول متطور لناقلات النفط العراقي.

اتحول الان الى محور اصلاح واعادة هيكلة قطاع النفط والغاز، فالوزارة عازمة على تنفيذ سياسة اصلاحية من اجل التحول التدريجي الى ان تكون الوزارة كياناً منظماً ينصرف الى السياسات والتشريعات والنظم والاستراتيجيات والمتابعه وادخال التكنولوجيا وتمثيل العراق في المحافل الدولية فيما تناط مهمات الانتاج والتشغيل والمهمات التجارية الى الشركات النفطية، ومن اجل تحقيق ذلك سوف تتقدم الوزارة قريباً بمشروع قانون المعدل لقانون شركة النفط الوطنية العراقية واعداد حزمة من التشريعات المترابطة والمتلازمة وهي قانون النفط والغاز وقانون اعادة تنظيم وزارة النفط، وقانون الموارد المالية ويندرج ضمن هذه العملية الاصلاحية اعادة هيكلة قطاع التصفية والغاز والتوزيع في ضوء السياسة الاصلاحية المتبناة.

اتحول الى محور العلاقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان فقد جرت في الاشهر الاخيرة الثلاثة المنصرمة حوارات عديدة حول حل الاشكالات الرئيسية كافة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان حول انتاج وتسويق النفط الخام والموارد المالية والحقوق والالتزامات وقد تم الاتفاق على تبني ورقة مبادئ تكون مرجعيتها الدستور العراقي وقد بذل لحد الان جهداً متقدماً ومهماً وقد توصلنا الى ورقه مبادئ اساسية واتوقع ان تشهد الاسابيع القادمة حواراً جدياً ومتقدماً على طريق حسم هذه الخلافات لما فيه مصلحة الشعب العراقي عموماً، ولابد هنا ان اؤكد على ضروره الالتزام بتطبيق قانون الموازنة لعام 2019 حقوقاً والتزامات وكذلك هي الحال للقانون في عام 2020، انتقل واستعرض بايجاز ما تم لحد الان في قطاع الكهرباء فقد تركزت الجهود لتخطي الصيف هذا العام كما تعرفون لتوفير الكهرباء بصورة مستديمة في البصرة بالدرجه الاساس وفعلا نجحت الجهود وارتفعت

معدلات الذروه ليصل اكثر من 19 ميكا واط، والعمل مستمر بوتائر متزايدة في ثلاثة محاور مترابطة.. الاول: توسيع منظومة النقل، ثانيا: توسيع منظومة التوزيع والثالث: استمرار العمل في زيادة قدرات الانتاج وقد وقعت عقود مع كبريات الشركات العالمية مثل جي اي وسمنز اضافة الى شركات عالمية اخرى وشركات القطاع الخاص العراقي الذي تزايد دوره من خلال تشييد مشروعات استثماريه لانتاج الطاقة الكهربائية وكذلك لبناء محطات جديدة او اضافة الدورة المركبة لمحطات كهربائية مشيدة وقد واكبت وزارة النفط بجهودها جهود وزارة الكهرباء لتوفير الوقود المطلوب ولم يعد هنالك كما كان في السابق اتهامات متبادله عن نقص في الوقود او في انتاج الكهرباء سواء كان ذلك من توفير وقود سائل او غاز كما سعت وزارة الكهرباء مدعومة بالمجلس الوزاري للطاقة ومجلس الوزراء لتنفيذ مشروعات الربط الكهربائي مع دول الجوار بالاضافة الى الربط الكهربائي مع جمهوريه ايران الاسلاميه القائم حاليا وقد تم في هذا المجال ما يلي:

اقرار مشروع الربط الكهربائي مع المملكة الاردنية الهاشمية، اقرار مشروع الربط الكهربائي مع مجلس التعاون الخليجي، وهنالك مفاوضات قائمة مع شركات تركية ايضا لاكمال الربط ما بين تركيا والعراق لايصال الطاقة الكهربائية الى محافظة نينوى امام الدولة مهمات اصلاحية كبيرة للانتقال الى المرحلة القادمة هنالك زياده كبيرة في الطلب ولا يمكن الاستمرار بتلبية ذلك ما لم ينفذ برنامج اصلاحياً شاملاً بصورة تدريجية من اهم ملامحه ما يلي:-

اولا: العمل على انه مشروع وطني يشترك في تنفيذه الجميع سلطة تنفيذيه وسلطه تشريعيه ومجالس محافظات ومحافظين ومنظمات المجتمع المدني.

ثانيا: احكام عملية الجباية منطلقين من مبدأ لا خدمة مجاناً وعليه لابد من اعادة النظر بالكلف وكفاءة المنظومة والتسعيرة ومن الضوابط التي تحكم هذا التوجه ما يلي:-

اولا: حماية الشرائح الفقيرة في المجتمع.

ثانيا التدرج في الزيادة بالكلفة مع الزمن.

ثالثا: تشجيع الترشيد في الاستهلاك.

رابعا: تنظيم استيراد الاجهزه اجهزة التبريد والتدفئة وغيرها والاناره.

واخيراً تنفيذ مشروعاً واسعاً ومتطور لادخال الطاقات الجديدة والمتجددة وضمن ذلك لابد ان تتحول الوزارة الى مؤسسة منظمة تضع السياسات والاستراتيجيات وتتابع تنفيذها وتحفز الاستثمار وتطور وتزيد دور مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في ما تنصرف اليه شركات الكهرباء وشركات القطاع الخاص الى عمليات الانتاج والتشغيل والجباية القطاع الاخر وباختصار قطاع الموارد المائيه لقد حبانا الله تعالى هذا العام والحمد لله بوفرة من المياه الا ان ذلك لا يمكن التعويل عليه على انه سيكون مستداما وعليه لابد من اعادة النظر الشامله في اساليب الارواء والزراعة بما يؤدي الى الاستثمار الامثل لمواردنا المائيه سطحية وجوفية ومياه البحر لتوفير مياه الشرب ايضا والسقي والاستخدامات المنزلية..

وفي الختام لا بد لي ان اعرج على التعاون الاقتصادي الاقليمي الذي نهجته الحكومة

العراقية فنحن نؤمن ايمانا راسخا باهمية ذلك لقد وقعنا مجموعه كبيرة من مذكرات التفاهم من اجل تطوير التعاون الاقتصادي لمختلف محاوره مع كل من المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية الجمهورية ايران الاسلاميه والجمهورية التركية وجمهورية مصر العربية تهدف الحكومة العراقية من كل ذلك الى تشبيك العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول الجوار ودول اخرى غيرها وتهدف الى بناء الشركات بين القطاع الخاص العراقي والقطاع الخاص في البلدان المذكورة ومن بين الادوات التي نعمل عليها هي بناء المدن الصناعية وانشاء مناطق حرة تجارية مع بلدان الجوار وبحكم تحرك الحكومة العراقية في بناء العلاقات مع دول الجوار لابد ان اذكر المبادئ الرئيسية الثلاثة الاتية:

اولاً: الالتزام بسياسة حسن الجوار وعدم التدخل بالشؤون الداخلية لأي بلد واحترام خيارات الدول.

ثانيا: اعتماد الحوار لحل المشكلات.

ثالثا: استعداد العراق للقيام بدور بناء لحل المشكلات بين الاقليم ودول اخرى من اجل استقرار المنطقة وسيادة الامن والسلام لتحقيق التنمية والتطور والازدهار..

في الختام اتقدم بتحياتي لكم جميعا لحسن اصغائكم والعاملين في مركز الرافدين للحوار RCD والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

لقاءات الساسة

أفرزت جلسات الملتقى وورشات العمل ولقاءات القادة الخاصة الأربعة لما لها من أهمية في الحوار بين المختصين والنخب الفاعلة، مجموعة من التصورات حول العراق من وجهة النظر العراقية والإقليمية والدولية.

- إن ملتقى الرافدين الثاني 2019 للأمن والاقتصاد شكل حدثاً مهماً بأن العراق لازال حياً قادراً على تجاوز مشكلاته ويسعى الى اصلاح ما أفسده أرث الديكتاتورية وتصحيح المسار بعد 2003 في مختلف النواحي.

- الحوار حول القضايا الإشكالية والمشكلات لابد وأن يكون عراقياً وفي داخل العراق، لكون الظروف أصبحت مواتية بعد الانتصار على (داعش)، وأن يتم الفرز بين من يقف ضد الدولة وبين من يقف معارضاً ضد الحكومة بغية تصحيح مسار بناء عراق ديمقراطي اتحادي يساهم فيه كل مكونات الشعب العراقي.

- ترسيخ الخطاب الايجابي وتجاوز الخطاب الطائفي الذي يسعى البعض اثارته بهدف ترسيخ الانقسام المجتمعي، والعمل على تعزيز السلم الأهلي وتجاوز الخلافات والاهتمام ببناء مستقبل البلد وتجاوز ارث الماضي.

- التأكيد على سيادة العراق، وأن تكون علاقاته الخارجية قائمة على مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى خاصة دول الجوار، وإن عراقاً مستقراً وآمناً يعد عنصراً اساسياً في أمن واستقرار المنطقة.

- أجمعت القوى السياسية على أهمية تقوية الجيش والشرطة والقوات الأمنية الأخرى وتطبيق قانون الحشد الشعبي حتى تأخذ على عاتقها حماية الامن الداخلي والخارجي والاستغناء عن القوات الأجنبية واقتصار دورها على التدريب والمساعدة والدعم الفني.

- إعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية وفق استراتيجية مدروسة، وأن لا تقتصر على البنى التحتية بل تأخذ بعين الاعتبار بناء السلم الأهلي، والشعور بالمواطنة وإعادة الثقة بالدولة، وعودة النازحين، ومعالجة قضايا المخيمات وانهاء المشكلات الاجتماعية التي تولدت من خلال الحرب على الإرهاب.

- أجمعت القوى السياسية على أن الفساد لازال ينخر في جسد الدولة بسبب سوء الإدارة مما أدى الى سوء الخدمات، وهذا ما يحتاج الى مواجهة استثنائية للحد منه.

الضيف	الصفة	المحاور
دولة د. حيدر العبادي	رئيس مجلس الوزراء السابق	الاعلامي ماجد حميد
معالي السيد هادي العامري	رئيس تحالف الفتح	الاعلامي علي المهنا
معالي د. فؤاد حسين	نائب رئيس مجلس الوزارء - وزير الخارجية	الاعلامي كيم دوزير
الشيخ خميس الخنجر	الامين العام للمشروع العربي في العراق	الاعلامي ريناس علي

صورة (6) دولة د. حيدر العبادي - رئيس مجلس الوزراء السابق

صورة (7) السيد هادي العامري - رئيس تحالف الفتح

صورة (8) د. فؤاد حسين - وزير الخارجية

صورة (9) الشيخ خميس الخنجر - الامين العام للمشروع العربي في العرق

محاور الملتقى

عقد الملتقى عدد من الجلسات ناقشت مجموعة من الملفات وقضايا الأمن والاقتصاد ودار النقاش والحوار البناء من قبل المساهمين في الملتقى وتوصل المشاركون في الجلسات الحوارية وورش العمل الى مجموعة من التوصيات أهمها ما يأتي:

صورة (10) الجلسة النقاشية الموسومة:(أمن العراق مرتكز للأمن الاقليمي)

المحور الاول: أمن العراق مرتكز للأمن الاقليمي

السيد فرهاد علاء الدين مدير الجلسة

- الاميرال كمال العكروت: مستشار الامن القومي التونسي
- سعادة السيد سعيد خطيب زادة: مبعوث وزارة الخارجية الايرانية
- معالي السيد سعيد بن طفلة: وزير الاعلام والثقافة الكويتي السابق

توصيات الجلسة

1- التأكيد على أمن العراق كونه الأساس في أمن المنطقة.

2- إن وجود القوات الأجنبية في العراق والتي أسهمت في هزيمة تنظيم داعش الإرهابي كان وجودها بطلب من الحكومة العراقية.

3- التأكيد على التعاون بين دول المنطقة لتحقيق الامن الجماعي مع التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

4- تأكيد الحكومة العراقية بأنها لا تسمح باستخدام أراضيها للاعتداء على أي دولة اخرى في المنطقة.

5- العمل على تجاوز الخلافات بين دول المنطقة لكون استقرارها يشكل استقراراً للعالم.

صورة (11) الجلسة النقاشية الموسومة: (فرص التعاون والعمل مع العراق)

المحور الثاني: فرص التعاون والعمل مع العراق

د. عقيل عباس: الجامعة الامريكية في السليمانية: مدير الجلسة

- د. عدنان الزرفي عضو مجلس النواب
- الجنرال جيرالد ستريكلاند: نائب قائد التحالف الدولي في العراق
- سعادة السيد برونو أوبير: سفير جمهورية فرنسا في العراق
- سعادة السيدة جورجيا ريغا: بعثة الأمم المتحدة في العراق

توصيات الجلسة

1- التأكيد على أهمية استقرار العراق لكونه المرتكز الذي يقوم عليه استقرار المنطقة، والتأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

2- العراق بحاجة الى التعاون الدولي لما يعانيه من مشاكل سواء في المجال الاقتصادي أم المجالات الأخرى.

3- إن التحول في نظام الحكم السياسي في العراق في نيسان (أبريل) 2003، يحتاج الى التعاون في بناء مؤسساته الديمقراطية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

4- التعاون بين العراق والمجتمع الدولي في انهاء ملف الديون العراقية كونها تشكل تحدياً في إعادة بناء البلد.

5- لقد كان للتعاون بين العراق وقوات التحالف الدولي دوراً اساسياً في الانتصار على التنظيمات الإرهابية.

6- إن وجود قوات التحالف الدولي في العراق هو بطلب من الحكومة العراقية.

7- التأكيد على الدور الإيجابي الذي لعبته الأمم المتحدة في العراق، والعمل الجاد والوثيق بين العراق والأمم المتحدة في تقديم المشور وتجاوز المشاكل التي يعاني منها البلد.

8- التأكيد على دور المجتمع الدولي في إعادة بناء الاقتصاد واعمار المناطق المحررة من التنظيمات الإرهابية.

صورة (12) الجلسة النقاشية الموسومة: (وضع حد للحرب على الإرهاب وهزيمة التطرف)

المحور الثالث: وضع حد للحرب على الإرهاب وهزيمة التطرف

السيد كريكور ياكي: مدير مؤسسة كونراد اديناور

- السيدة أنيسة تيريزي: باحثة في المعهد الملكي للدراسات الأمنية والدفاع RUSI
- د. عقيل الخزعلي: وكيل أقدم وزارة الداخلية العراقية.
- أ.د. عبد الأمير كاظم زاهد: رئيس هيأة المستشارين في مركز الرافدين للحوار RCD
- السيد سرهنك حمه سعيد: معهد السلام الأمريكي
- السيد نيلز ورمز مسؤول الامن الخارجي والشؤون الاوربية في مؤسسة كونراد اديناور

توصيات الجلسة

1- التأكيد على محاربة التنظيمات الإرهابية بأشكالها كافة وفي جميع المناطق.

2- العمل على اجتثاث الفكر المتطرف لان الانتصار على الإرهاب لا يقتصر على الحالة العسكرية بل يشمل محاربة الفكر الإرهابي.

3- التأكيد على التعاون بين دول المنطقة في مواجهة الفكر المتطرف.

4- العمل على المصالحة المجتمعية لكونها القادرة على هزيمة التطرف الإرهابي، وهذا واضح بعد الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي اذ كان التعاون بين الحكومة والمجتمع وبين أبناء المجتمع والقوات الأمنية.

5- إن هزيمة التطرف تحتاج الى استراتيجية طويلة المدى قادرة على انهاء التطرف والعمل على إرساء الفكر المعتدل.

6- التأكيد على بناء الانسان وانهاء التناحر الذي خلفته الظروف التي مر بها البلد بعد هزيمة التنظيمات الإرهابية وما تحمله من فكر متطرف.

7- إن هزيمة التطرف تتطلب من الحكومة والقطاع الخاص إعادة بناء الاقتصاد وتوفير وخلق فرص العمل لمواجهة البطالة المرتفعة ومن ثم تقليل معدلات الفقر، لكون هذه العوامل تعد حاضنة للفكر المتطرف.

صورة (13) الجلسة النقاشية الموسومة:
(بناء المؤسسات الأمنية: تحدي حصر السلاح بيد الدولة)

المحور الرابع: بناء المؤسسات الأمنية: تحدي حصر السلاح بيد الدولة

د. دلاور علاء الدين: رئيس مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث: مدير الجلسة

- معالي السيد شيروان الوائلي مستشار رئيس الجمهورية وزير الامن الوطني السابق وعضو مجلس النواب السابق
- معالي السيد قاسم الاعرجي: وزير الداخلية السابق، وعضو مجلس النواب
- الفريق جبار ياور: أمين عام وزارة البيشمركة في اقليم كردستان العراق
- سعادة السيدة السفيرة بربارة ليف: معهد واشنطن
- د.حارث حسن: باحث في معهد كارينغي

توصيات الجلسة

1- التأكيد على أهمية الامن في تحقيق التنمية فلا تنمية من دون أمن ولا أمن من دون تنمية، والأمن لا يقتصر على أمن الحدود بل يتعدى الى تحقيق أمن الانسان ومكافحة الإرهاب وغيرها.

2- تحقيق الأمن يجب أن يكون بالسلاح الوطني (الرسمي) الذي تمتلكه الدولة من خلال أجهزتها الأمنية والعسكرية.

3- عدم السماح بخزن السلاح في المدن وأن يكون خارجها ويتم ذلك بوسائل امنية عالية.

4- عدم اسماح ببيع الأسلحة من قبل مكاتب مجازة فضلاً عن عدم السماح باستيرادها، لكون هذه وسيلة لتسرب سلاح الدولة الى المجتمع.

5- العمل على إعادة الثقة بين وزارة الداخلية والمواطن، وإعادة الثقة بين الأطراف الفاعلة في تحقيق الأمن، فضلاً عن إعادة الثقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم.

6- وجود الثغرات في قوانين الأسلحة النافذة مما يسمح لتزايد السلاح عند المواطنين.

7- أن لا يقتصر الامر على معالجة الجانب الأمني فقط بل يجب أن يتعدى الى الجوانب السياسية والاجتماعية في قضية حصر السلاح بيد الدولة، وذلك بوجود أحزاب سياسية لديها أذرع مسلحة، فضلاً عن وجود أذرع مسلحة لديها تمثيل سياسي.

8- عدم السماح لوجود فراغ في السلطة، لكون ذلك يؤدي الى أن يسد هذا الفراغ من قبل جماعات مسلحة.

صورة (14) الجلسة النقاشية الموسومة: (سياسة المحاور بين الممكن والمستحيل)

المحور الخامس: سياسة المحاور بين الممكن والمستحيل

السيدة ماريا فانتابي: مجموعة الازمات الدولية - مدير الجلسة

- سعادة السيد عبد الكريم هاشم: وكيل أقدم وزارة الخارجية
- السيد هيمن هورامي: نائب رئيس برلمان إقليم كردستان
- السيد فنر حداد: باحث في معهد الشرق الأوسط: سنغافورة
- سعادة السيد مجتبى فردوسي بور: سفير في وزارة الخارجية الإيرانية ونائب مدير مركز الدراسات الدولية IPIS
- د. ابتسام الكتبي- رئيس مركز الامارات للسياسات

توصيات الجلسة

1- ابتعاد العراق عن سياسة المحاور ولن يكون العراق مع أي محور ضد محور آخر، ويكون العراق ساحة لتلاقي الارادات ومنطقة لتجسير العراق بين دول المنطقة والعراق والعمل على تنمية المشتركات بدلاً من الخلافات.

2- إن وجود قوات التحالف والقيام بمحاربتها للارهاب جاء بطلب من الحكومة العراقية، والتأكيد على أن العراق لن يكون مع أي محور ضد محور آخر ولن يكون جزءاً من العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة ضد الجارة ايران، ولن يكون طرفاً في المواجهة بين الولايات المتحدة الامريكية وايران.

3- تدعيم العلاقات المتميزة مع دول الجوار وتعزيز المشتركات بينه وبين باقي الدول لكونها كفيلة بحل جميع الإشكاليات التي قد تقع بين الاشقاء والأصدقاء.

4- التأكيد على أن اللقاءات الثلاثية بين (مصر والعراق والأردن) هي لتعزيز التعاون والمشتركات بينهم ولن توجه ضد أي طرف.

5- حل المشكلات بين العراق وتركيا عن طريق الحوار البناء وتعزيز المصالح المشتركة بخاصة ما يتعلق في ملف المياه.

6- تعزيز التعاون التجاري بين العراق والشركاء الرئيسين (تركيا وإيران والصين) بما يحقق مصالح العراق. مع تعزيز العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي.

7- السياسة الخارجية العراقية سياسة موحدة ولا يمكن تجزئتها وهي تعبر عن رؤية العراق الاتحادي.

8- العمل على تكاتف دول المنطقة على مكافحة الإرهاب.

9- طرح مجتبى سجاد بور رؤية ايران حول سياسة المحاور وأكد على أن ايران ترغب في أن ترى عراقاً قوياً بعيداً عن سياسة المحاور، وأن سياسة ايران الخارجية قائمة على عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول، وأن دول المنطقة قادرة على حماية أمنها وليست بحاجة الى الدول الأجنبية.

10 - ترى د. ابتسام الكتبي من مركز الامارات للدراسات أن السياسة القائمة في المنطقة هي سياسة المحاور، وستبقى ما دام الوضع الحالي باقياً كما هو.

صورة (15) الجلسة النقاشية الموسومة:
(مستقبل الحشد الشعبي في المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية)

المحور السادس: مستقبل الحشد الشعبي في المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية

السيد عامر الموسوي: رئيس خبراء مستشارية الامن الوطني العراقي: مدير الجلسة

- معالي السيد محمد الغبان: عضو مجلس النواب
- الفريق الركن عبد الوهاب الساعدي: رئيس جهاز مكافحة الارهاب
- سعادة السيد جون وليكس: سفير المملكة المتحدة في العراق
- السيد أحمد الاسدي: عضو مجلس النواب
- السيد نصير نوري: مدير عام في وزارة الدفاع
- السيدة فاندا فلباب: باحثة في معهد بروكنز الامريكي

توصيات الجلسة

1- تأسس الحشد الشعبي بناءً على فتوى المرجعية الدينية لمواجهة التنظيمات الإرهابية بعد أن وصلت الى مشارف بغداد وسقوط ثلاث محافظات عراقية.

2- ابعاد الحشد الشعبي عن التأثيرات السياسية وأن ارتباط الحشد الشعبي بالقائد العام للقوات المسلحة، ويأتمر بأوامره.

3- العمل على ضبط السلاح وعدم تسريبه من بعض فصائل الحشد الشعبي.

4- العمل على ضبط حركة القوات الأمنية وأن يكون عملها وفق أوامر القائد العام للقوات المسلحة.

5- الإقرار بأن الحشد الشعبي كان له دور في معارك التحرير ضد تنظيم داعش

الإرهابـي وضبـط الامـن في المناطـق المحـررة.

6- التأكيـد على أن الحشـد الشـعبي لـه دور إيجابـي في تحريـر البلـد، وسـيكون له دور في إعـادة بنـاء المؤسسـات الأمنيـة والعسـكرية فضـلاً عـن دوره في بنـاء مؤسسـات الدولـة، مـع التأكيـد على أن تكـون الدولـة أقـوى، وأن تعمـل الفصائـل المكونـة للحشـد تحـت أمـرة الحكومـة.

7- عـدم السـماح لبعـض المنتميـن الـى الحشـد الشـعبي بالإسـاءة اليـه وأن يكـون الحشـد للعـراق لا لطائفـة أو مكـون معيـن.

8- الاهتمـام بجرحـى الحشـد الشـعبي وشـهدائه لأنهـم ضحـوا بحياتهـم مـن أجـل الوطـن.

صورة (16) الجلسة النقاشية الموسومة: (فرص وتحديات الإصلاح الاقتصادي في العراق)

المحور السابع: فرص وتحديات الإصلاح الاقتصادي في العراق

السيد ريناد منصور: الباحث في معهد تشاثام : مدير الجلسة

- السيد محمد الحكيم: مستشار رئيس مجلس الوزراء
- سعادة السيد ماثيو تلر: سفير الولايات المتحدة في العراق
- السيدة هدى سجاد: عضو مجلس النواب
- السيد توبي دوج: باحث في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية
- السيد رعد القادري: رئيس مركز BCG للتأثير في الطاقة

توصيات الجلسة

1- التأكيد على النظرة الى المستقبل وهي نظرة طويلة الاجل تقوم على أسس علمية صحيحة.

2- الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يقوم على النفط في حركته، يستلزم تنويع الاقتصاد، والعمل على تطوير منافذ التصدير لتجاوز الازمات التي تحدث.

3- تشجيع القطاع الخاص حتى يأخذ دوره في إعادة بناء الاقتصاد وتنميته، وأن يعمل القطاع العام في الحدود التي ترسم له.

4- ضرورة اصلاح القطاع النفطي والتأكيد على توسيع الاستثمار في القطاع النفطي بخاصة في مجال المصافي.

5- اصلاح القطاع المصرفي لكونه نقطة البدء في الإصلاح الاقتصادي، إذ لا تنمية من دون قطاع مصرفي متطور، ولا قطاع مصرفي من دون تنمية حقيقية، وهذا يعني أن عملية الإصلاح متداخلة.

6- التأكيد على التخطيط الاستراتيجي لتجاوز حلول الاجل القصير.

7- الاستثمار في البنية التحتية لكونها الأساس في اصلاح الاقتصاد، وهذا يحتاج الى استثمارات ضخمة قد يعزف القطاع الخاص عن الولوج فيها لطول فترة التفريخ، وهذا يحتاج الى أن يقوم القطاع العام بذلك بعد إصلاحه.

8- الاستفادة من تجارب العالم ونقل الخبرات المطلوبة.

9- مواجهة الفساد الذي أصبح ينخر في جسد الاقتصاد.

10- خلق بيئة استثمارية جاذبة خاصة الى الاستثمار الأجنبي المباشر.

11- الاتفاق على أن أسلوب الشراكة هو الأسلوب الملائم في إدارة الاقتصاد العراقي.

12- التأكيد على التحول الى الاقتصاد الرقمي بعد تهيأة الأرضية المناسبة لذلك بخاصة أن العراق يمتلك الإمكانيات المالية والمادية للتحول وبهذا الصدد يمكن الاستفادة من تجارب العالم.

صورة (17) الجلسة النقاشية الموسومة: (الاقتصاد العراقي محور الاقتصاد الاقليمي)

المحور الثامن: الاقتصاد العراقي محور الاقتصاد الاقليمي

أ.د. حسن لطيف الزبيدي: مساعد رئيس جامعة الكوفة: مدير الجلسة

- السيد حسن الكعبي: نائب رئيس مجلس النواب
- السيد حسين القرغولي: باحث واكاديمي
- السيد سالم الجلبي: مستشار رئيس مجلس الوزراء
- معالي السيد جواد العناني: نائب رئيس مجلس الوزراء الأردني السابق
- سعادة السيد فاتح يلدز: سفير جمهورية تركيا في العراق

توصيات الجلسة

1- الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على النفط وهذا يستلزم إعادة بناء الاقتصاد وفق أسس صحيحة تعمل على تنويع الاقتصاد.

2- العراق يمتلك الموارد المادية والمالية والبشرية وبذلك فهو قادر على بناء اقتصاد قوي يقوم على قاعدة صناعية متطورة ومتنوعة.

3- ضرورة اصلاح القطاع المصرفي كونه نقطة الشروع في بناء اقتصاد قوي.

4- التأكيد على التعاون الإقليمي بخاصة مع دول الجوار بشكل يحقق المصالح المشتركة.

5- العمل على تشجيع القطاع الخاص وتقديم الدعم اللازم له حتى يكون قادر على إدارة الاقتصاد الوطني.

6- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لحاجة الاقتصاد اليه في إعادة البناء.

7- خلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال إعادة النظر بالقوانين النافذة.

صورة (18) الجلسة النقاشية الموسومة:
(التحديات التي تواجه القطاع المالي بالتزامن مع العقوبات الامريكية)

المحور التاسع: التحديات التي تواجه القطاع المالي بالتزامن مع العقوبات الامريكية

- **السيد عباس راضي العامري: مدير المعهد العراقي للحوار: مدير الجلسة**
- معالي د. حميد الغزي: أمين عام مجلس الوزراء
- السيد فيصل الهيمص: مدير عام المصرف العراقي للتجارة
- سعادة السيد لقمان الفيلي: رئيس دائرة أمريكا في وزارة الخارجية العراقية
- سعادة السيد رامون سلكوا: سفير الاتحاد الأوربي السابق في العراق
- السيد إبراهيم شوان طه: رئيس مركز الربيع للأوراق المالية

توصيات الجلسة

1- تسعى الحكومة العراقية الى استقرار الوضع المالي من خلال اصدار التشريعات اللازمة بخاصة قانون غسل الأموال.

2- عملت الحكومة العراقية على مصادرة وتجفيف مصادر التمويل للارهاب والارهابيين.

3- ايران شريك تجاري أساس مع العراق لذلك فأن العقوبات التي تفرض عليها تكون لها آثار سلبية على الاقتصاد العراقي بخاصة أن هناك شراكات واتفاقيات مع الجانب الإيراني، وهذا ما دعا العراق الى الإعلان بأنه غير ملزم بالعقوبات.

4- يلتزم بالعقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة أما العقوبات التي تصدر خارج النطاق الاممي فإنه غير ملزم بها.

5- العراق غير ملزم بالعقوبات التي تفرض على شخصيات عراقية لكون هؤلاء الأشخاص يخضعون للقانون العراقي، وأن بعض الشخصيات يعملون في الحكومة العراقية.

6- يسعى العراق أن يلعب دور أساس في المنطقة وأن يكون جسر العلاقات قائمة على اساس حسن الجوار وان يعمل مع المجتمع الدولي للتخفيف من التوتر في المنطقة.

7- العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة الامريكية تقتصر على التعامل بالدولار الأمريكي وليس على المتعاملين بالدينار العراقي.

8- الجهاز المصرفي العراقي يخضع الى القوانين العراقية ولا يتبع ما تفرضه الولايات المتحدة الامريكية من عقوبات، بيد أن الجهاز المصرفي الأمريكي سوف لن يتعامل مع المصارف التي تنتهك عقوباته.

9- لعبت الصين دور مهم في سد الفراغ الذي احدثته العقوبات الامريكية على ايران.

صورة (19) الجلسة النقاشية الموسومة:(دور قطاع الاتصالات في تطوير الاقتصاد العراقي)

المحور العاشر: دور قطاع الاتصالات في تطوير الاقتصاد العراقي

السيدة نوار عاصم: اعلامية وصحفية : مدير الجلسة

- السيد نعيم العبودي: رئيس لجنة الاعلام والاتصالات في مجلس النواب
- معالي السيد نعيم الربيعي: وزير الاتصالات
- السيد أشرف الدهان: رئيس مجلس أمناء هيأة الاعلام والاتصالات
- السيد سامان يوجان: مدير المنطقة الثالثة في شركة آسيا سيل
- د. علاء جاسم موسى: نائب الرئيس التنفيذي لشركة ايرث لنك لخدمات الانترنت

توصيات الجلسة

1- الإقرار بأن واقع الاتصالات في العراق لم يكن بالمستوى المطلوب بسبب الظروف التي مر بها البلد مثل الحروب والفيضانات والازمات التي أثرت في قطاع الاتصالات الحيوي.

2- العمل على اكمال البنية التحتية لقطاع الاتصالات لكونه الأساس في التحول الى الاقتصاد الرقمي.

3- زيادة التخصيصات المالية لقطاع الاتصالات حتى يكون هذا القطاع مواكباً للتطورات الحديثة في دول العالم.

4- العمل على رقمنة العمل في القطاع الحكومي، والعمل على استخدام المكننة الرقمية، وتطبيق الحكومة الالكترونية وتفعيل عملها.

5- العمل على أن تكون وزارة الاتصالات وزارة منتجة، والعمل على الترانزيت

لموقـع العـراق الاسـتراتيجي.

6- التأكيـد على أهميـة الكابـل الضوئـي والعمـل وفـق مبـدأ المنافسـة وتجـاوز الاحتـكار.

7- التنسـيق بيـن الجهـات الفاعلـة في مجـال الاتصـالات، مـن الجانـب التشـريعي عـن طريـق ممثـل في مجلـس النـواب، ووزارة الاتصـالات وهيـأة الاعـلام والاتصـالات والقطـاع الخـاص.

8- العمـل على حـث شـركات الهاتـف النقـال على تحسـين جـودة الخدمـات المقدمـة للمواطنيـن، وحثهـا بزيـادة اسـتثماراتها في مجـال الاتصـالات.

9- العمـل على انشـاء شـركة اتصـالات وطنيـة تعمـل وفـق أفضـل التقنيـات في عالـم الاتصـالات.

10- التأكيـد على أهميـة الترابـط بيـن قطـاع الاتصـالات والتعليـم والقطـاع المصرفي العراقي.

11- انهاء العمل بالأساليب القديمة التي يكون لها تأثير في صحة المواطنين.

صورة (20) الجلسة النقاشية الموسومة: (المشروعات الصناعية والزراعية وسيلة للتنمية)

المحور الحادي عشر: المشروعات الصناعية والزراعية وسيلة للتنمية

معالي أ.د. الخبير طورهان المفتي: رئيس الهيأة العليا للتنسيق بين المحافظات: مدير الجلسة

- السيد سامي الاعرجي: رئيس الهيأة الوطنية للاستثمار
- السيد هيثم الجبوري: رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب
- السيد مهدي سهر الجبوري: وكيل وزارة الزراعة
- السيد محمد الدراجي: عضو مجلس النواب
- سعادة السيد هانسي اسكوبا: السفير مملكة اسبانيا في العراق
- السيد كمال البصري: رئيس المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي

توصيات الجلسة

1- أكد السفير الاسباني على إمكانية الاستفادة من تجربة اسبانيا في تنمية بعض المناطق من خلال المشروعات الصناعية والزراعية.

2- إقامة المشروعات الصناعية والزراعية لتلبية حاجة السوق وتقليل الاعتماد على الاستيراد الذي يمثل هدراً بالموارد.

3- إن تنويع الاقتصاد العراقي سوف يقلل الاعتماد على الاستيراد وهذا يعني تقليل مبيعات العملة الأجنبية في نافذة بيع البنك المركزي العراقي.

4- تعمل المشروعات الصناعية والزراعية على امتصاص البطالة التي تزداد بمعدلات مرتفعة ومن جهة أخرى عدم قدرة الاقتصاد على خلق الوظائف.

5- العمل على وفق مبدأ الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام والإسراع

على تشـريع قانـون الشـراكة مـن قبـل مجلـس النـواب.

6- إيجـاد بيئـة اسـتثمارية جاذبـة للاسـتثمار في المشـروعات الصناعيـة والزراعيـة وإيجـاد البيئـة القانونيـة اللازمـة وتعديـل قانـون الاسـتثمار المعدنـي وتعديـل قانـون الاسـتثمار.

7- التأكيد على قطاع تصفية النفط.

8- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم القروض اللازمة لتلك المشروعات.

9- التأكيد على السلع التكاملية بين السلع الزراعية والسلع الصناعية.

10- مواجهـة التحديـات التـي بعضهـا خارجيـاً، إذ تعمـل بعـض الـدول الـى أن يبقـى العـراق بلـداً مسـتهلكاً للسـلع وليـس منتجـاً.

11- اصلاح النظام المصرفي ليسهم في تنمية الصناعة والزراعة.

12- معالجة الشركات الحكومية الخاسرة والمتوقفة لتقليل العبء عن الحكومة.

13- العمل وفق الأساليب الحديثة في الزراعة وإدخال المكننة بشكل واسع.

14- حل مشكلة الأراضي الزراعية في إقليم كردستان.

صورة (21) الجلسة النقاشية الموسومة: (مشروعات الطاقة في العراق: رؤية وتحديات)

المحور الثاني عشر: مشروعات الطاقة في العراق: رؤية وتحديات

السيدة سليمة قلاب: مسؤولة التقرير النفطي العراقي: مدير الجلسة

- معالي السيد ثامر غضبان: نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي ووزير النفط
- معالي د. حسين الشهرستاني: وزير النفط السابق
- السيدة سارة علي أكبر: شركة الكويت للطاقة KEC
- السيد هيبت الحلبوسي: رئيس لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب
- السيد أحمد الطبقجلي مدير شركة آسيا فرنيتر كابيتال

توصيات الجلسة

1- عمل العراق على إيجاد منافذ للتصدير وهذا ما دفعه الى احياء المنافذ القديمة ومنها الانبوب العراقي الأردني الذي تعود بداياته الى ثمانينات القرن الماضي عندما أغلقت منافذ التصدير الجنوبية بسبب الحرب العراقية الإيرانية، ويتكون هذا الانبوب من جزأين وتم عرضهما الى الاستثمار الأول من الرميلة الى حديثة بطاقة 2,5 مليون برميل يومياً، والثاني من حديثة الى العقبة بطاقة مليون برميل يومياً وأنشأ الى الجزء وفق أسلوب BOT.

2- لا يزال يواجه العراق مشكلة صغر حجم المصافي النفطية التي لا تسد حاجة السوق المحلية، مما يتم اللجوء الى الاستيراد.

3- الإقرار بوجود مشكلة في تمويل المشروعات الاستثمارية في القطاع النفطي

وأغلب الشركات التي تقدمت للاستثمار لا تمتلك الملائمة المالية، مما اضطر الوزارة الى وقف الاستثمار في مجال المصافي.

4- وقف حرق الغاز من خلال اكمال التعاقد مع الشركات النفطية العالمية والاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

5- الإسراع في تشريع قانون النفط والغاز لكونه كفيل في حل المشكلات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم.

6- العمل على تطوير الحقول النفطية وتعظيم الإيرادات المتحققة لاستخدامها في تنمية الاقتصاد الوطني والسعي الى تحويل الاقتصاد من اقتصاد استهلاكي الى اقتصاد انتاجي.

7- تجاوز البيروقراطية في عمل الوزارة واعتماد مبدأ الشفافية بخاصة في مجال الاستثمار.

8- الاستثمار في المصافي الكبيرة وليس الصغيرة لكونها غير مجدية اقتصادياً.

ورش عمل ملتقى الرافدين للامن والاقتصاد 2019

صورة (22) ورشة العمل الموسومة: (تطوير الشرطة العراقية وسيادة القانون)

الورشة الاولى: تطوير الشرطة العراقية وسيادة القانون.

توصيات الورشة

1- التركيز على ضرورة مواكبة المستجدات التكنولوجية المعاصرة في واقع تطوير الشرطة من خلال التحقيقات الجنائية واساليب المراقبة والاستخبارات وتوظيف كل الممكنات من اجل ذلك.

2- الاستفادة من التقارب الاقليمي بين العراق وجيرانه ولاسيما العرب منهم ودول الخليج تحديدا في تبادل المعلومات الاستخبارية وتقويض شوكة الارهاب وتحجيمه وتبادل المعلومات حول تحركات الارهابيين ونشاطاتهم.

3- القضاء على بؤر التطرف وتقويض ظاهرة العنف بأشكاله المتنوعة من خلال البرامج التثقيفية والانفتاح على المؤسسات الاكاديمية والمجتمع المدني من خلال المحاضرات والندوات لتحقيق هذه الغاية.

4- التفعيل الامثل للشرطة المجتمعية وايلائها أهمية بالغة كونها لا تقل درجة في أهميتها عن باقي اقسام وتخصصات الشرطة الاخرى، والاستفادة من المتخصصين في العلوم الاجتماعية وعلم النفس والقانون لرفع مستوى الشرطة.

5- يكون العاملين فيها ضمن مواصفات خاصة من حيث الكفاءة والشهادة فضلا عن التنوع.

6- ركزت الورشة على توظيف الجانب النسوي في سلك الشرطة والاستفادة من هذا الجانب في دعم وإسناد مهمات الشرطة ولاسيما ان العراق بلد محافظ ويتمتع بتقاليد عشائرية لا تسمح للرجل التحرك بحرية في بعض القضايا والمهمات كالنساء.

7- الاهتمام بوضع استراتيجية خاصة للتدريب وعدم الاقتصار على الاساليب الكلاسيكية التي اصبحت ربما لا تحاكي الواقع المتغير الذي نعيشه اليوم.

8- التخفيف من الصبغة الحربية لجهاز الشرطة والتي تميّز بها أيام الحرب مع داعش الارهابي وجعله جهازا مدنيا في تعاملهِ واسلوبهِ.

9- بناء الثقة بين الشرطة والمجتمع وتعزيزها من خلال قطع دابر المفسدين والاشخاص الذين عليهم علامات استفهام في طبيعة عملهم المشبوه لتتكون داخل المجتمع قناعة راسخة بالجهاز الذي يتولى حمايته والحفاظ على حياته وممتلكاته وحرياته الشخصية.

10- التخفيف من حدة الأثر العشائري في تقويض عمل سلك الشرطة ومسؤولي الضبط القضائي والتحري عن الجرائم والشفافية في هذا المجال من دون محاباة او مجاملة.

11- الاستفادة من التجارب الدولية المشابهة لبلدنا من خلال توظيف هذه التجارب في تغيير واقع الشرطة والنهوض بها وعدم الدوران حول المشكلة والبحث عن حلول سريعة.

12- ركزت الورشة على تكوين عقيدة راسخه لسِلك الشرطة تتماشى مع الواقع المعاصر لتكون هي المرتكز الاساس لعمل هذا السلك فضلا عن كونها واجب مشترك بين الدولة واجهزتها وعدم الخلط بين هذه العقيدة وبين العقيدة العسكرية للجيش.

13- الانفتاح في السعي على تكوين مراكز ابحاث متطورة ترفد أكاديمية الشرطة وكلية الدفاع الوطني في الدراسات والابحاث التي هي من صميم عمل هذا السلك حتى تكون على وجه أكثر تأثير وفاعليه في مواجهة الاخطار والتحديات الراهنة.

صورة (23) ورشة العمل الموسومة: (علاج ظاهرة تعاطي المخدرات)

الورشة الثانية: علاج ظاهرة تعاطي المخدرات

توصيات الورشة

1. نشر الوعي الصحي والديني والاجتماعي والقانوني المتعلق بالأضرار الناجمة عن تعاطي المخدرات وترويجها بين جميع شرائح المجتمع من خلال المؤسسات التربوية والتعليمية الاعلامية والدينية والثقافية.

2. السعي إلى تقوية دائرة مكافحة المخدرات من خلال تعزيز الملاكات المتخصصة فيها وتوسيع نطاق عملها عن طريق زيادة هيكلتها الادارية في جميع المحافظات ومنحها الصلاحيات التي تمكنها للحد من هذه الظاهرة.

3. إعادة النظر في التشكيلات الصادرة بأوامر مختلفة من الجهات الحكومية وتأليف هيأة مؤلفة من متخصصين من وزارة الصحة، ودائرة مكافحة المخدرات، وجهاز المخابرات الوطني، وجهاز الأمن الوطني، ومستشارية الأمن القومي، والهيأة العامة للجمارك، والهيأة العامة للمنافذ الحدودية، وأساتذة جامعيون لهم دراية بالموضوع مثل تخصصات علم الاجتماع وعلم النفس وطب الأسرة والمجتمع وغيرها من التخصصات ذات الصلة بالموضوع وممثلين عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء وعن وزارة الشباب والرياضة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة العدل والمؤسسات الدينية والمؤسسات الاعلامية ومنظمات المجتمع المدني ويكون ارتباطها برئاسة مجلس الوزراء للوقوف على المعالجات الحقيقية للتخلص من ظاهرة تعاطي المخدرات وترويجها.

4. إنشاء مراكز لإعادة تأهيل المتعاطين للمخدرات على وفق المواصفات العالمية في المناطق التي توجد فيها هذه الحالات.

5. توجيه وزارة الشباب والرياضة بتوعية الشباب من مخاطر الإدمان من خلال إجراء ندوات تثقيفية من قبل متخصصين في المراكز الشبابية.

6. إقامة الندوات التوعوية في أروقة الجامعات لتثقيف الطلبة الجامعيون من مخاطر الإدمان.

7. توجيه وزارة التربية بإدخال موضوعات تتناول مخاطر تعاطي المخدرات في المناهج المدرسية بشكل مبسط.

8. توجيه وزارة الصحة بنشر التوعية الصحية من خلال وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

9. توجيه وزارة العدل بنشر الوعي القانوني المتعلق بظاهرة المخدرات.

10. توجيه دوائر الأوقاف بتكثيف حملات التوعية الدينية الخاصة بموضوع المخدرات في دور العبادة.

11. فتح مجالات التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة بمعالجة ظاهرة المخدرات.

12. استحداث صندوق مالي لمعالجة المتعاطين للمخدرات كون أكثر تلك الشرائح يعانون من أزمات مالية.

13. تكثيف الجهد الاستخباري ومراقبة الحدود وتحديد مكافأة مالية لمن يلقي القبض على تجار المخدرات.

14. تشديد العقوبات المنصوص عليها في القانون تجاه المروجين للمخدرات.

15. العمل على توفير فرص العمل للعاطلين لتجنب حالات الاحباط التي قد تُصيبهم وتكون سبباً نحو الانحراف تجاه طريق الادمان.

16. توجيه المؤسسات الاعلامية بالتأكيد على دور الأسرة في الحد من هذه الظاهرة من خلال تربية الابناء تربية صالحة ومتابعتهم والتعامل معهم بشكل إيجابي.

17. توجيه المؤسسات المعنية بالرقابة على المقاهي والنوادي الليلية والاماكن السياحية بتشديد الرقابة على تلك الاماكن من خلال منع ترويج المخدرات فيها والمؤثرات العقلية.

18. تشديد الرقابة من وزارة الصحة على الصيدليات في بيع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بطريقة غير سليمة.

19. الاستفادة من التجارب الناجحة في البلدان التي استطاعت الحد من ظاهرة انتشار المخدرات فيها

20. تزويد المنافذ الحدودية بالأجهزة المتخصصة بالكشف عن المخدرات والكلاب البوليسية المتخصصة بهذا الشأن.

21. إخضاع جميع الوافدين من خارج البلد إلى التفتيش مهما كانت صفتهم الرسمية للحيلولة من دون دخول المواد المخدرة إلى البلد.

22. تكثيف الدوريات المرابطة على الحدود ولا سيما الأماكن التي يعتقد أنها تمثل ممرات لتهريب المخدرات ونصب كاميرات بعيدة المدى أو تكون محمولة بمنطاد.

23. إنشاء مختبرات متخصصة بالكشف عن المواد المخدرة مرتبطة بالمؤسسات المعنية للحد من انتشار هذه الظاهرة.

24. توجيه منظمات المجتمع المدني بلعب دور بارز في عمليات التوعية من مخاطر الإدمان.

صورة (24) ورشة العمل الموسومة: (دوافع التطرف في العراق ما بعد داعش)

الورشة الثالثة: دوافع التطرف في العراق ما بعد داعش

توصيات الورشة

1- توحيد الخطاب الديني بما يخدم روح التسامح والمحبة ونبذ العنف والتطرف.

2- ضعف الولاء والانتماء والمواطنة وظهور الهويات الفرعية من العوامل التي تسهم في انتشار ظاهرة التطرف.

3- تجفيف منابع الإرهاب والتطرف الفكري.

4- الاهتمام بمخيمات النازحين كونها قد تكون بؤر للتطرف والإرهاب.

5- التعاون بين القوات الأمنية والمواطنين في المناطق المحررة كفيل بإشاعة روح التعاون.

6- العمل على تحويل الثقافة القبلية السائدة في بعض المجتمعات الفرعية في العراق الى الثقافة المدنية القائمة على التسامح والمحبة.

7- يعتقد بعض المشاركين في الورشة أن العنف والتطرف الفكري نتاج لسياسات الاقصاء والتهميش الذي يمارس من قبل البعض.

8- الحاجة الى تكاتف الجهود المحلية والدولية في مجال مكافحة التطرف الفكري. بخاصة وأن هناك بعض الدول تساند وتتبنى الفكر المتطرف.إعادة تأهيل العقل العراقي الذي أنتج العنف والتطرف.

9- إعادة تأهيل العقل العراقي الذي أنتج العنف والتطرف.

10- الاهتمام بقضايا الشباب وتحصينهم من الأفكار الدخيلة على المجتمع العراقي.

11- الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية من قبل وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

12- ضرورة إطلاق استراتيجية وطنية للاندماج المجتمعي لتجاوز الظروف التي خلقها تنظيم داعش الإرهابي.

صورة (25) ورشة العمل الموسومة: (الامن الالكتروني: التحديات والخروقات)

الورشة الرابعة: الامن الالكتروني: التحديات والخروقات

توصيات الورشة

1- يعد أمن المعلومات من أهم التحديات التي تواجه البلد سواءً ما يتعلق بأمن الدولة أم بأمن الافراد.

2- العمل على تجميع وخزن المعلومات بطرق آمنة وغير قابلة للاختراق.

3- أن المعلومات جزء من الامن الوطني وانتهاكه يعد انتهاك لسيادة الدولة.

4- التأكيد على أهمية أمن الانتخابات لكونها تمثل ركيزة للتجربة الديمقراطية في العراق.

5- نشر الوعي الثقافي والتوعية فيما يخص أم المعلومات.

6- الإسراع بتشريع قانون أمن المعلومات من قبل مجلس النواب.

7- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال أمن المعلومات وذلك من خلال إقامة الدورات والورش التدريبية للملاكات العراقية لتسهم في تحقيق أمن المعلومات.

8- الإقرار بضعف الامن السيبراني في العراق.

9- التأكيد على شركات الهاتف النقال ووسائل الاعلام على أهمية أمن المعلومات.

10- يعتقد بعض المشاركين في الورشة أن مسودة قانون جرائم المعلوماتية تمس الحريات الشخصية وتهدف الى تكميم الافواه وهذا يؤثر في الديمقراطية الناشئة في العراق.

11- هناك تقاطع بين الجهات الفاعلة في مجال المعلومات والاتصالات وهذه تحتاج الى تشريع القوانين اللازمة لإنهاء هذا التقاطع.

12- اكمال البنية التحتية للمعلومات والاتصالات.

صورة (26) ورشة العمل الموسومة (استراتيجيات مكافحة الارهاب في المنظمات الحكومية وغير الحكومية)

الورشة الخامسة: استراتيجيات مكافحة الإرهاب في المنظمات الحكومية وغير الحكومية

توصيات الورشة

1. ثقافة المجتمع تلعب دور في مواجهة حالة الفساد من خلال الإبلاغ عن تلك الحالات وبشكل طوعي لكونه آفة تنخر في المجتمع والاقتصاد، وإشاعة حالة العزل الاجتماعي للفاسدين.
2. تفعيل دور الأداء العام في مواجهة الفساد.
3. الحفاظ على استقلالية المؤسسات المختصة بمعالجة الفساد.
4. اعتماد مبدأ النزاهة والكفاءة في تعيين المسؤولين من منصب مدير عام فما فوق.
5. توفير الحماية للعاملين في المنظمات المسؤولة عن كشف حالات الفساد.
6. تفعيل بعض القوانين مثل قانون الاحزاب وخاصة تمويلها والكشف عن مصادرها.
7. اتباع مبدأ الشفافية والافصاح في المؤسسات العامة والخاصة.

8. تفعيل دور المرأة وتشجيعها في التصدي للمناصب أو تبوأ المناصب القيادية العليا.

9. اشراك المجتمع المدني في مواجهة الفساد.

10. إقامة حملات ضغط على السلطة التشريعية لتشريع القوانين الضرورية مثل قانون الحصول على المعلومات وقانون التظاهر السلمي وقانون «من أين لك هذا».

11. اعتماد الحوكمة في الجوانب كافة.

صورة (27) ورشة العمل الموسومة: (آليات تمويل المشاريع الرئيسة في العراق)

الورشة السادسة: آليات تمويل المشاريع الرئيسة في العراق

توصيات الورشة

1- تشير التجربة الى عدم وجود نقص في التمويل بخاصة تمويل المشروعات الكبرى.

2- مشكلة العراق هو إعادة هيكلة التمويل خارج نطاق التمويل الحكومي.

3- التأكيد على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في إعادة بناء الاقتصاد العراقي.

4- الاقتراض من الأسواق المالية الدولية لتمويل المشروعات الكبرى.

5- إعطاء دور مهم لصندوق الاعمار والعمل على تشريع قانونه من قبل مجلس النواب.

6- التأكيد على أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية قبل اللجوء الى الاقتراض في تمويل المشروعات.

7- ضرورة تأسيس صندوق سيادي.

8- اقتصار الاقتراض الخارجي على تمويل المشروعات الكبرى سواءً من قبل القطاع الخاص المحلي أم الأجنبي.

9- تنشيط عمل سوق العراق للأوراق المالية ليكون مصدر في تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار.

10- ضرورة توفر الإرادة والإدارة الجيدة لإدارة المشروعات الكبرى.

11- تنشيط دور القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الكبرى وتقديم الدعم اللازم له.

صورة (28) ورشة العمل الموسومة: (سبل وآليات تطوير قدرات المشرع العراقي في الاقتصاد)

الورشة السابعة: سبل وآليات تطوير قدرات المشرع العراقي في الاقتصاد

توصيات الورشة

1- التأكيد على الشفافية والرقابة والنزاهة في مراقبة الفساد وتبسيط الإجراءات للحصول على الاجازات.

2- العمل على انشاء قاعدة بيانات لتسهيل عمل المشرع الاقتصادي، وهذا يحتاج الى التعداد العام للسكان.

3- ثبات النصوص التشريعية مسألة في غاية الأهمية.

4- هناك صعوبات تواجه المشرع الاقتصادي بخاصة ازدواجية التعامل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، مع العلم أن القوانين ترحل من السلطة الأولى الى السلطة الثانية..

5- هناك ضبابية في فلسفة الدولة أمام المشرع الاقتصادي لعدم وضوح نص المادة 25 في الدستور.

6- هناك عدم تطبيق لبعض النصوص الدستورية بخاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم.

7- لم يوفق المشرع الاقتصادي في توضيح وصياغة المواد الدستورية التي تنظم عمل الاقتصاد.

8- الإسراع بتشريع القوانين المهمة مثل قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص وقانون مجلس الاعمار وقانون هيأة التصنيع العسكري.

9- ضرورة تطبيق القانون بشفافية وعدالة ونزاهة بعيداً عن التأثيرات السياسية.

10- اعتماد مبدأ التشاركية في اعداد القوانين الاقتصادية وأن تبدأ من القاعدة الى الأعلى.

صورة (29) ورشة العمل الموسومة: (العوائق القانونية أمام المستثمرين وتغيير قانون الاستثمار)

الورشة الثامنة: العوائق القانونية أمام المستثمرين وتغيير قانون الاستثمار

توصيات الورشة

11. ضرورة تعديل البيئة القانونية النافذة حتى تواكب التطورات التي حدثت في العراق بعد التغيير السياسي في 2003.
12. يعد الفساد وعدم توفر الإرادة السياسية الوطنية من أهم معوقات الاستثمار في العراق.
13. تفعيل قوانين التأمين والزاميته ليكون حافزاً للتأمين على أموال المستثمرين.
14. التأكيد على سيادة القانون.
15. تسهيل عملية دخول المستثمرين وعدم وضع العوائق أمامهم.
16. تبسيط الإجراءات وتقليل الروتين وتجاوز البيروقراطية حتى تسهل عملية الاستثمار.
17. يعتقد بعض المشاركين في الورشة عدم وجود عوائق قانونية وانما لا توجد إرادة وطنية.
18. تجاوز التعارض بين قانون الاستثمار والقوانين النافذة الأخرى وإلغاء تنازع الاختصاصات.
19. التأكيد على نشر الثقافة والوعي القانوني لدى المجتمع والقطاع الخاص.
20. يعد ارتفاع أسعار الفائدة أحد أهم المعوقات أما الاستثمار.

الجهات الراعية مالياً

الجهات المتعاونة بحثياً

الجهات المتعاونة اعلامياً

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent
alrafidaincenter.com
alrafidaincent
ص . ب 252
info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادريـة - قرب تقاطـع ساحة الحريـة